خطاب الرئيس الأسد.. بين الشفافية والحزم

محمد نادر العمري

متمسكاً ومؤمناً بالإرادة الشعبية، التي تُمثل شرعية كل السلطات الدستورية، والبيئة الصلبة الداعمة لمواجهة الإرهاب، وصمام أمان تماسك الوطن وسيادته، وبشفافية ومصداقية المسؤول وحزمه في الوقت ذاته، خاطب الرئيس بشار الأسد ممثلي المجالس المحلية، أهم المؤسسات الخدمية في يومنا هذا بمختلف الأنظمة السياسية على المستوى الدولي لما تتمتع به من ديناميكية بتقديم الخدمات ومعالجة الأزمات والتشاركية التي من شأنها مساهمة المواطن باتخاذ القرار بمختلف المجالات.

هذا الخطاب الذي تناول أكثر من بُعد اجتماعي واقتصادي وعسكري وسياسي، جاء في توقيت له الكثير من الدلالات أهمها أنه الخطاب الأول بعد إعلان رئيس الإدارة الأميركية سحب قواته من الشمال السوري، وبعد انقضاء يومين على انتهاء الاجتماع الرابع بين قادة محور أستانا في «سوتشي» الروسية الذي وصف بأنه قمة أنصاف الحلول ولم تلب الآمال المتوخاة منها، وخاصة ما يتعلق بمحاربة التنظيمات الإرهابية في إدلب وتشكيل اللجنة الدستورية، تزامناً مع استكمال الحشود العسكرية لبدء العملية العسكرية في آخر مناطق خفض التصعيد ضد المجموعات الإرهابية.

بينما تضمن الخطاب في المضمون محاور حملت في طياتها رسائل مباشرة وضمنية واضحة ومحددة على الصعيدين الداخلي والخارجي، أهمها:

الحفاظ على قوة الدولة السورية ودور مؤسساتها بالتمسك في الشرعية الدستورية من خلال إجراء الانتخابات المحلية، وفشل الأجندات التي كانت تهدف إليها الدول المعتدية على سورية عبر تحويلها إلى دولة فاشلة، فبمجرد إنجاز أي استحقاق انتخابي دستوري محلي، برلماني، رئاسي، يسقط مسوغات التدخل أو الوصاية التي تبحث عنها الدول المعتدية تحت الغطاء الأممي، ويشير إلى استعادة مفاصل الأمن في معظم الجغرافية السورية.

التركيز على المحور والبعد الاجتماعي على اعتبار أن الحرب كانت تستهدف وحدة هذا المجتمع وتكويناته، وهذا يحمل دلالتين: الأولى ارتياح القيادة السياسية السورية للمتغيرات الإقليمية والدولية ما يصب في مصلحة تخفيف الضغوط والتهديدات الخارجية ولو مرحلياً، والثانية وجود دلائل ومعطيات حول تغير تكتيك الحرب على سورية الذي يتطلب زيادة التركيز والاهتمام بالتماسك الداخلي.

المرونة بديناميكية تعاطي القيادة السياسية السورية في مرحلة الخروج من الحرب والمرحلة اللاحقة لها، عبر توزيع المهام والصلاحيات من خلال اللامركزية التي تضمنها القانون ١٠٧ الصادر في عام٢٠١١، من دون تحويل هذه الديناميكية التي تتسم بها اللامركزية الإدارية إلى نواة مشاريع تقسيمية انفصالية.

تأكيد مبدأ التسويات والمصالحات كخيار وحيد لعودة المسلحين، وهذا له مؤشران: الأول رسالة وفرصة أخيرة للمسلحين السوريين في مدينة إدلب وريفها، والثاني اقتراب موعد الحسم في المناطق الشمالية بما فيها شرق الفرات، كما أن دعوة الرئيس الأسد مجدداً للسوريين في الخارج للعودة تشكل ضمانة من أعلى الهرم السياسي بعدم التعرض لهم كما تروج له بعض الدول أو المنظمات أو القوى.

من المعروف أن بعض القوى الكردية وخاصة «ميليشيا» قسد وجناحها السياسي «مسد» لم تكن جادة في توجهها بالحوار مع الحكومة السورية، بل كل الأحداث والوقائع كانت تشير إلى أن هذا الخيار كان تكتيكياً لكسب المزيد من الوقت للضغط على الأميركي لإبقاء قواته في الشمال أو للبحث عن قوى بديلة، والرئيس الأسد في إشارته إليها من دون أن يسميها يبدو أنه يمنحها فرصة الاختيار بين الرهان على الغطاء الخارجي وتحمل تبعات ذلك أو قبولها بحماية الجيش العربي السوري والدخول في حوار وطني جاد، وهذه الرسالة الضمنية بما تحمله من تحذير هي في الوقت ذاته لم تغلق باب العودة بل قد تسرع في دفع القوى الكردية إلى التنسيق مع دمشق، وضمن هذا السياق قد نشهد في المرحلة القادمة اتساعاً للخلاف بين صفوف هذه القوى في توجهاتها ومواقفها ما يؤدي إلى تسرب بعضها بشكل جزئي أولي للتنسيق مع دمشق سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

الواقعية في طرح القضايا وتقديم التوصيفات لها، وضمن هذا السياق يمكن ملاحظة ذلك من خلال:

أولاً: تصنيف الرئيس الأسد أنواع الحروب إلى أربعة وما لنا كسوريين من انتصارات وما علينا من انتكاسات.

ثانياً: ملامسة هموم المواطنين التي تستغل اليوم بكل الأشكال والتفريق بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمات، بمعنى آخر الرئيس الأسد أشار إلى أن الدولة السورية تسعى لحل الأزمة السورية بجميع جوانبها وضمن الإمكانات المتاحة، والدول المعتدية تخلق الأزمات وتعقدها لقلب الرأي العام الداخلي وتغير مزاجه.

أما فيما يتعلق بالعامل الخارجي فقد تناولها الرئيس الأسد ضمن ثلاثة جوانب:

الجانب الأول هو تأكيد استقلالية القرار السوري فيما يتعلق باتخاذ القرار وتحديد معالم الأولويات، من خلال تأكيد الرئيس الأسد «أن الأصدقاء يقدمون المشورة» في رسالة متعددة الجوانب، أولها تكذيب ما يتم الترويج له بأن سورية خلال فترة الحرب أصبحت تحت الوصاية «الروسية أو الإيرانية»، وأن ما يحكم العلاقات هي الاتفاقات والمصالح المشتركة الندية، ثانياً: قرار حسم مصير مدينة إدلب تقرره القيادة السورية، وتركيا التي تراهن على كسب المزيد من الوقت عبر علاقاتها مع روسيا للضغط على دمشق وتأخير العمل العسكري للحفاظ على اتفاق سوتشي قدر الإمكان، تعيش حالة وهم.

أما الجانب الثاني هو تعرية الدور الأوروبي والأممي في توظيف ملف اللاجئين قبل اندلاع الأزمة حتى يومنا هذا، فهذا الملف حضر له من خلال إقامة المخيمات في الدول المجاورة وخاصة على الأراضي التركية لاستثماره في الضغط على الحكومة السورية في المحافل الدولية سياسياً عبر افتعال أزمة إنسانية، وتدريب المسلحين ضمن هذه المخيمات واتخاذها نقطة انطلاق لهم في عملياتهم على الأراضي السورية وتحويل هذه المخيمات إلى أسواق نخاسة لتجارة الأعضاء ومسار ابتزاز لجمع التبرعات والتجنيس والتوطين، وضمن هذا الإطار فإن بعض المنظمات الدولية التي ترفع شعار الإنساني تتناغم مع سياسات الدول في إصرارها حتى اليوم على توطين اللاجئين في الدول المقيمين فيها، وتحضير بعضهم للعودة إلى سورية بهوية سورية ولكن بفكر وتمويل غربي للتوجه نحو خصخصة الاقتصاد الوطني والتحكم به من خلال مشروع مارشال جديد يستهدف سورية هذه المرة.

أما الجانب الثالث هو ما تضمنه خطاب الرئيس الأسد من لهجة التوصيف ورفع سقف الهجوم والتحدي ضد تركيا، واصفاً أردوغان «بالإخونجي وأجير صغير عند الأميركي» وهذا الهجوم له عدة مسوغات ووقائع:

أولها: لم يتمخض عن قمة سوتشي أي نتائج ملموسة ولم تضع النقاط على الحروف، ومخرجات هذه القمة شكلت ارتياحاً فقط للرئيس أردوغان لأنها لم تحقق أي شيء عملي ومهم.

ثانياً: رغم تلقف تركيا الإيجابي من حيث التصريحات فيما يتعلق بمبادرة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بإعادة إحياء اتفاق أضنة لعام ١٩٩٨ كأساس لتصحيح مسار العلاقات، أو نقطة التقاء تصالحية سورية تركية انطلاقا من مواجهة المخاطر المشتركة، واعتراف رئيس النظام التركي أردوغان بأن بلاده على اتصال وعلاقات مع دمشق ولو على مستوى أجهزة المخابرات وبشكل غير مباشر، إلا أن السلوك التركي كان معاكساً لهذه التصريحات، من خلال رغبة أنقرة في العودة لهذا الاتفاق لإرضاء روسيا والمحافظة على مكتسبات «مسار أستانا»، وفي الوقت ذاته الإصرار على إقامة المنطقة الآمنة وفرضها كأمر واقع سواء بالتواصل والتنسيق مع الأميركي أم من خلال إجراءات التتريك التي تحصل في الشمال بما في ذلك إعادة تأهيل جبهة النصرة وتعويم حكومتها التي بدأت تغذى بكهرباء تركيا وإزالة الرايات السوداء من مناطقها.

ثالثاً: هو مؤشر لانتقال دمشق من مرحلة الدفاع إلى الهجوم استناداً إلى استكمال التحضيرات العسكرية والأمنية والإنسانية لإطلاق معركة حسم إدلب، ورفض روسيا وإيران للمطامع التركية في الشمال السوري والمتغيرات الإقليمية التي تكمن في أحد دوافعه: السعي العربي للتنسيق مع دمشق ضد توغل النفوذ التركي.

رابعاً: المطلب التركي المباشر من روسيا وإيران تعويم الإخوان المسلمين في اللجنة الدستورية، والمسعى التركي لإيجاد مساحة نفوذ لها في المشهد السياسي عجزت عن تحقيقه سابقاً في رسالة وزير خارجيتها الأسبق أحمد داوود أوغلو إلى دمشق ٢٠١١، أو من خلال فرضه عسكرياً، فالتهاون في «الدستور» مكلف أكثر من الحرب.

التقسيم ليس بمشروع جديد وهو يستهدف المنطقة وهذا من المسلمات، والحرب لم تنته وهو شيء أكيد في ظل وجود صراعات وإستراتيجيات متناقضة وتنوع أساليب العدوان من مرحلة إلى أخرى عسكرياً وسياسياً وأمنياً واقتصادياً، ولكن ما هو مؤكد أكثر من ذلك ضرورة التمسك بالإرادة والبيئة الشعبية وتوفير مقومات الصمود لها ومحاسبة المقصرين الفاسدين والمستغلين بحقها، فالثغرات الداخلية ولو كانت صغيرة وجزئية قد تشكل نواة دخول المعتدين على سورية، ومن يفضل مصالحه الشخصية ولا يمتلك انتماء وطنياً، هو الوجه الآخر من الإرهاب، وقد يكون أداة الفوضى الأمنية في مرحلة معينة.

ميليشيات الاحتلال الأميركي دافعت عنه وادعت أنه لا يحتجزهم

فتح المعبرين الإنسانيين لخروج مهجري «الركبان»

نشر قوات روسية لتأمين خروج مهجري «الركبان» (عن الإنترنت)

حمص- نبال إبراهيم- وكالات

تم أمس فتح ممرين إنسانيين من قبل دمشق وموسكو، لإخلاء المهجرين المحتجزين من قبل قوات الاحتلال الأميركي ومرتزقته الإرهابيين في «مخيم الركبان» بمنطقة التنف بريف حمص الشرقي، على حين دافعت ميليشيات مسلحة عن الاحتلال الأميركي وادعت أنه لا يحتجز النازحين. وقال مصدر في محافظة حمص لـ«الوطن»: إنه بدأ اليوم (الثلاثاء) تنفيذ إعلان دمشق وموسكو الصادر منذ السبت الماضي حول فتح معبرين إنسانيين لخروج المهجرين المحتجزين من قبل قوات الاحتلال الأميركي والميليشيات المسلحة في مخيم الركبان الواقع في منطقة التنف بأقصى ريف حمص الجنوبي الشرقي قرب الحدود الأردنية.

ولفت المصدر إلى أنه تم فتح الممرين في نقطتين بمحيط منطقة الـ٥٥ كم التي تحتلها القوات الأميركية في منطقة جليغيم وجبل الغراب في أطراف منطقة التنف. وأوضح أنه تم تجهيز هاتين النقطتين بمراكز لتسهيل خروج المهجرين الطوعي والآمن وتقديم المساعدة الطبية لهم، إضافة إلى مركز لتفتيش وثائق من يخرج ومراكز لتقديم الطعام ومركز آخر للهلال الأحمر العربي السوري، إضافة إلى فرق متخصصة روسية وسورية.

وكانت الهيئتان التنسيقيتان المشتركتان السورية والروسية، أعلنتا في ١٦ الشهر الجاري في بيان لهما عن عزمهما فتح ممرين إنسانيين لعودة المهجرين المحتجزين من «مخيم الركبان» وتجهيز مراكز لتسهيل خروجهم الطوعي والآمن وعودتهم إلى أي منطقة يختارونها على مدار الـ٢٤ ساعة بحيث تتولى وحدات من الجيش العربي السوري بالتعاون مع الشرطة العسكرية الروسية مهمة ضمان سلامة المهجرين ومرافقتهم إلى أماكن الإقامة الجديدة.

وفي وقت سابق من يوم أمس، قال قائد المركز الوطني للدفاع في روسيا الاتحادية الفريق أول ميخائيل ميزينتسيف في تصريح نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إنه «نظراً للحاجة الملحة لحل مشاكل المهجرين في «مخيم الركبان» وعملاً بالبيان الروسي السوري المشترك السبت الماضي تم اليوم (الثلاثاء) فتح ممرين في بلدتي جليغيم وجبل الغراب على أطراف منطقة التنف لإتاحة إجلاء المدنيين السوريين من مخيم الركبان».

ولفت ميزينتسيف إلى أن الوضع في «مخيم الركبان» كارثي وأن المدنيين رهائن لدى المجموعات الإرهابية الخاضعة لأميركا وعالقون بين الموت والحياة وما زالوا يعيشون في ظروف مروعة رغم وصول قافلتين إنسانيتين إلى المخيم. وبين ميزينتسيف، أن المشاركين في البعثة الإنسانية الأممية الذين زاروا «مخيم الركبان» أكدوا افتقار المخيم للرعاية الصحية الأساسية وأن النساء والأطفال والمعاقين هناك لا يحصلون على أدنى المساعدات الطبية وفي الشهر الأخير وحده قضى ٨ أطفال بالتسمم».

يأتي فتح هذين الممرين بعد يوم واحد، على ترحيب وزارة الخارجية الأميركية بالنجاح الأخير في إيصال قافلة المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري وتقديم مساعدات إغاثة لأكثر من ٤٠ ألف مهجر في «مخيم رُكبان». في المقابل، وفي محاولة للدفاع عن قوات الاحتلال الأميركي التي تدعمها، نفت ما تسمى «هيئة العلاقات العامة والسياسية» للمخيم التابعة للميليشيات المسلحة المسيطرة على المخيم في بيان نقلته وكالات معارضة، الاتهامات الروسية لقوات الاحتلال والميليشيات باحتجاز المهجرين في المخيم.

استسلام مسلحين من التنظيم بـ«صفقة مشبوهة» مع «قسد»

ترقب لإسدال الستار اليوم على مسرحية إنهاء داعش بشرق الفرات

الوطن – وكالات

وسط ترقب لإسدال الستار على مسرحية إنهاء تنظيم داعش الإرهابي في شرق الفرات، خرج أمس مشهد منها باستسلام مسلحين من تنظيم بينهم أجانب بموجب «صفقة مشبوهة» مع «قوات سورية الديمقراطية –قسد» المدعومة من «التحالف الدولي».

وقال مدير «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض رامي عبد الرحمن في مداخلة تلفزيونية: هناك «صفقة غير معلنة» من أجل إخراج مسلحي التنظيم من بقايا الجيب الأخير لداعش في بلدة الباغوز شرق الفرات.

وأضاف: من المرتقب إعلان «التحالف الدولي» يوم غد (الأربعاء) بشكل رسمي إنهاء التنظيم كمسيطر على جغرافية في شرق الفرات، على حين يتواجد هذا التنظيم بشكل كثيف جداً. وأشار عبد الرحمن إلى هجمات للتنظيم نفذها شرق دير الزور بالتزامن مع هذا الاتفاق الذي يعمل عليه، من دون توضيح ذلك.

وفي مداخلة تلفزيونية أخرى قال عبد الرحمن: نريد من «التحالف الدولي» أن يقول لنا ما هو مصير مسلحي داعش في جيبه السابق شرق الفرات، وأضاف: من المنتظر أن تنتهي الحلقة الأخيرة من مسلسل تنظيم داعش في المنطقة كمسيطر على بقعة جغرافية بعد الانتهاء العملي منه فجر يوم السبت السابق.

وأوضح، أن الحافلات التي دخلت إلى بساتين الباغوز من المرتقب أن تجلي مساء اليوم (الثلاثاء) عوائل التنظيم ومدنيين إلى جهة ما خارج هذه المنطقة، موضحاً أن دخول الشاحنات جاء باتفاق غير معلن بين «التحالف» والتنظيم. ووصف الصفقة بين «التحالف» والتنظيم بأنها «صفقة مشبوهة حتى يثبت العكس».

وفي مداخلة أخرى اعتبر عبد الرحمن، أن «قضية المدنيين سلعة للتجارة بالنسبة للجميع، حيث داعش يستخدمهم كدروع بشرية و«قسد» تستفيد من قضيتهم بصورة أو بأخرى والأمم المتحدة شريك رئيسي بالتسبب بمأساتهم لأنها ترفض أن تدعمهم بشكل كبير جداً بذريعة أمور لوجستية.

وكان «المرصد» ذكر في وقت سابق، أن عدد الشاحنات التي دخلت إلى بساتين بلدة الباغوز أمس تراوح بين الـ٥٠ إلى ٦٠ شاحنة، وأشار إلى أنه «جرى تغطيتها بشكل محكم وجيد لنقل إما من تبقى من مسلحي التنظيم الموجودين هناك أو عائلات التنظيم ومدنيين موجودين هناك، وفق صفقة غير معلنة حتى اللحظة».

سيارة مصفحة لـ«قسد» في بلدة الباغوز أمس الأول (رويترز)

من جهتها، نقلت وكالة «أ ف ب» مساء أمس عن متحدث باسم حملة «قسد» في دير الزور عدنان عفرين قوله للصحفيين في مقر لـ«قسد» بحقل العمر النفطي: للمرة الأولى منذ أربعة أيام، سلّم عشرات المدنيين وبعض مسلحي التنظيم أنفسهم إلى «قسد».

وأضاف عفرين: «دخلت شاحنات إلى بلدة الباغوز لإخراجهم ونقلهم إلى نقطة تجمع الفارين»، مشيراً إلى أن بين هؤلاء «أجانب» لم يتمكن من تحديد عددهم أو جنسياتهم، أو إذا ما كانوا مسلحين أو مدنيين.

وقبل ذلك أشارت الوكالة إلى أن «قسد» تسعى، قبل شن هجومها الأخير على التنظيم، إلى إخراج المدنيين المحاصرين مع مسلحيه في نصف الكيلومتر الأخير الذي يتحصنون فيه في شرق سورية، معتبرة أن ذلك «مؤشر على أن الهجوم قد يكون وشيكاً».

وقدرت «قسد» وجود المئات من مسلحي التنظيم والمدنيين المحاصرين معهم في الجيب الأخير، وفق «أ ف ب» التي نقلت أيضاً عن مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» مصطفى بالي زعمه أنه، «نعمل على عزل المدنيين أو إجلائهم لاقتحام الحي»، لافتاً إلى أن «الأمر قد يكون اقترب»، وأضاف: ليس أمام مسلحي التنظيم إلا «الاستسلام أو الموت قتلاً في المعركة حصراً».

في غضون ذلك، أبدت مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشال باشليه في بيان أمس خشيتها على مصير «نحو ٢٠٠ عائلة بينهم العديد من النساء والأطفال» محاصرين في البقعة الضيقة المتبقية تحت سيطرة التنظيم، وأضافت بحسب «أ ف ب»: يبدو أن العديد منهم يمنعون من الخروج من جانب التنظيم.

من جهتهم أكد نشطاء على «فيسبوك» أن ريف دير الزور الشرقي شهد بعد ظهر أمس تحليقاً مكثفاً للطيران «التحالف الدولي».

وبالانتقال إلى الرقة، أكد «المرصد» انفجار لغم أرضي ظهر أمس قرب دوار النعيم في المدينة الخاضعة لسيطرة «قسد»، ما أسفر عن أضرار مادية، من دون معلومات عن خسائر بشرية.

ولفت إلى أن مسلحين مجهولين رجح أنهم من خلايا داعش قتلوا صيدلانياً بإطلاق النار عليه قرب حي البانوراما في مدينة الرقة أيضاً.

الميليشيا طلبت إبقاء ١٥٠٠ عنصر من قوات الاحتلال

فوتيل يخيب آمال «قسد»: أميركا ستسحب كل قواتها

وكالات

رفضت أميركا طلب حليفتها ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، بالإبقاء على قسم من قوات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن في شمال سورية، وشددت على أنها ستسحب قواتها، تنفيذا لقرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

وقال الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن رئيس القيادة المركزية الأميركية جوزيف فوتيل، التقى بقائد «قسد» عبدي مظلوم، وخيب آماله، علماً أن ميليشيا «وحدات حماية الشعب» الكردية تعتبر العمود الفقري في ميليشيا «قسد».

وأوضح الموقع، أن «الجانب الأميركي رفض خلال اللقاء طلب الأكراد بأن يبقى قسم من قوات «التحالف الدولي» في سورية بقوام ١٥٠٠ فرد لمواصلة قتال فلول داعش، لكن فوتيل شدد على أن واشنطن ستسحب قواتها من سورية، تنفيذاً لقرار ترامب».

عربات عسكرية تابعة للاحتلال الأميركي خلال دورية شمال الحسكة (رويترز – أرشيف)

وبينما قال مظلوم بحسب الموقع: إن «فوتيل سيدرس اقتراحه»، عاد الأخير وأكد للصحفيين، أن «واشنطن عازمة على سحب قواتها بالكامل من سورية».

وطالب مظلوم أيضاً، بإنشاء «منطقة آمنة» في الشمال السوري تكون محاذية للحدود مع تركيا وبعمق ٥ كم في سورية تبقى تحت مراقبة القوات الدولية.

وقبل ذلك قال مظلوم لمجموعة صغيرة من الصحفيين توجهوا مع جيش الاحتلال الأميركي من أجل المحادثات التي جرت في قاعدة جوية في موقع لم يكشف النقاب عنه بشمال شرق سورية، وفق وكالة «رويترز» للأنباء: «نريد غطاءً جوياً ودعماً جوياً وقوة على الأرض للتنسيق معنا».

وأضاف: إن هناك مناقشات بشأن احتمال نشر قوات فرنسية وبريطانية لدعم «قسد» في سورية، لكنه أعرب عن رغبته في أن تبقى على الأقل ولو «مجموعة جزئية من القوات الأميركية» في سورية والتي يبلغ عددها حالياً أكثر من ألفين، وقال من خلال مترجم وفق «رويترز»: «يتعين بقاء القوات الأميركية إلى جانبنا».

من جانبه، قال قائد القيادة المركزية الأميركية عقب محادثات مع مظلوم بحسب الوكالة: «نحن ندرك قطعاً ما يريدوننا أن نفعله، لكن بالطبع هذا ليس المسار الذي نسلكه في هذه المرحلة تحديداً».

وأضاف في رده على سؤال عما إذا كان هناك أي نقاشات بشأن وجود أميركي في سورية: «النقاش في واقع الأمر ليس بشأن بقاء القوات الأميركية هنا. نحن بحثنا ما يمكن (لقوات) التحالف فعله هنا».

ولفتت «رويترز» إلى أن مراسلها شاهد الإثنين هدوء المعارك شرق الفرات، كما شاهد مسلحين تابعين لداعش وهم يتجولون بقرية الباغوز القريبة من حدود العراق والتي يحتمي بها مسلحون من التنظيم في صفوف المدنيين، وهي آخر قرية يحاصرون بها.

وبينما زعم قائد «قسد» أن وجود المدنيين وسط مسلحي التنظيم يجبر مسلحي «قسد» على التقدم بحذر، حذّر مسؤولون في الجيش والمخابرات الأميركية من خطر عودة داعش في نهاية المطاف إذا لم تكن «قسد» قادرة على مواصلة الضغط على التنظيم.

وأشارت «رويترز» إلى أن الانسحاب الأميركي يثير شبح تهديد أكثر إلحاحاً بالنسبة لـ«قسد» التي تخشى أن تنفذ تركيا تهديداتها بمهاجمتها.

وحذر مظلوم من «إبادة جماعية جديدة» في المناطق التي تسيطر عليها «قسد» إذا لم تتمكن الولايات المتحدة وحلفاؤها من التوصل إلى اتفاق مع تركيا، وقال مشككاً في إعلان ترامب عن نيته حماية «قسد»: «أريده أن يفي بوعده».

وبحسب «رويترز»، فإن خبراء قالوا: إنه إذا لم يتوصل مظلوم إلى اتفاق مع «التحالف»، فربما يضطر لإبرام آخر مع الحكومة السورية لتفادي هجوم تركي أو عودة تنظيم داعش.

ولفتت إلى أن فوتيل أوصى بمواصلة تقديم الدعم لـ«قسد» ما دامت تواصل ضغطها داعش.

وبحسب «رويترز»، ذكر مظلوم أنه «لا يسعى لإبرام اتفاق عسكري مع دمشق»، وقال من خلال مترجم: «نحاول الإبقاء على الوضع الراهن»، وأضاف: «نحاول التوصل إلى اتفاق سياسي مع النظام للوصول إلى حل، حل دستوري لهذه المنطقة من سورية».

وبينما تريد تركيا إقامة «منطقة آمنة» يتعين إخلاؤها من «قسد»، قال مظلوم: «إن قواته، التي يقودها لن تقبل بتسليم السيطرة على هذه المنطقة إلى تركيا».

وأشارت «رويترز»، إلى أن الولايات المتحدة تأمل في أن يساهم حلفاؤها بقوات لدعم استقرار المناطق المحررة من تنظيم داعش، لكنها لفتت إلى أنه ليس واضحاً بعد أي حلفاء سيرسلون قواتهم إلى المنطقة بعد سحب أميركا لقواتها.